

شباب المدينة و القطاع غير الرسمي : مظاهر الإقصاء الاجتماعي في مدينة وهران.

Urban youth and the informal sector: manifestations of social exclusion in the city of Oran

د. ميلودي عادل¹

¹ جامعة النعامة (الجزائر)، miloudi.adel@cuniv-naama.dz

تاريخ الاستلام: 2026/01/14 تاريخ القبول: 2026/03/30 تاريخ النشر: 2026/06/01

ملخص:

يعتبر الشباب الجزائري ديموغرافية أساسية للتغيير الاجتماعي، ولكنه يواجه تحديات جمة في سوق العمل الرسمي، حيث يلجأ هؤلاء إلى القطاع غير الرسمي، كالباعة المتجولين في أحياء مدينة وهران، كوسيلة أخيرة للتخلص من البطالة طويلة المدى وتأمين معيشتهم اليومية، وذلك بسبب غياب فرص العمل اللائق في القطاع الرسمي. مما أدى إلى لجوء العديد منهم إلى القطاع غير الرسمي لمواجهة البطالة وتوفير قوتهم اليومي. تناقش الدراسة هذه "الواقع الاجتماعي الجديد"، وتحاول فهم ديناميكية الإقصاء الاجتماعي والهشاشة التي يعيشها هؤلاء الشباب، وقدرتهم على ابتكار استراتيجيات للاندماج البديل، متسائلة عما إذا كان هذا العمل يمثل إعادة بناء للواقع أم استمراراً للإقصاء والتمييز.

كلمات مفتاحية: الشباب، العمل الهش، القطاع غير الرسمي، البطالة، المدينة، الاندماج، الإقصاء.

Abstract:

Algerian youth are considered a key demographic force for social change, but they face numerous challenges in the formal labor market. As a last resort to escape long-term unemployment and secure their daily sustenance, many turn to the informal sector, such as street vending in the neighborhoods of Oran, due to the lack of decent job opportunities in the formal sector. This has led many to seek employment in the informal sector to cope with unemployment and provide for their daily needs. This study examines this "new social reality," attempting to understand the dynamics of social exclusion and vulnerability experienced by these young people, and their ability to develop alternative integration strategies. It questions whether this work represents a reconstruction of reality or a perpetuation of exclusion and marginalization.

Keywords: Youth, precarious work, the informal sector, unemployment, the city, integration, exclusion.

*المؤلف المرسل: ميلودي عادل

1. مقدمة

يعتبر الشباب في الجزائر من أهم الفئات الاجتماعية التي تشكل الرصيد الديمغرافي من حيث الكم والكيف من مجموع الكلي للكثافة السكانية في المجتمع، فهي الشريحة الأساسية في عملية التغيير الاجتماعي لما لها من القدرة على إحداث الديناميكية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات البشرية، وهذا الأمر الذي جعل من الشباب مركز اهتمام من طرف الأبحاث في العلوم الاجتماعية. في الجزائر نلاحظ طغيان القطاع الرسمي في مجال العمل المأجور و الشغل و في نفس الوقت ظهر قطاع غير رسمي يمارس كعمل هش هامشي في فضاءات المدينة الحضرية من طرف معظم الشباب الذين يزاولون مختلف الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في المدينة كالبيع الثابت و المتجول و خاصة البيع على الأرصفة و في الشوارع وبالأخص في الأحياء الشعبية الحضرية وهذا الشيء التي لاحظناه في مدينة وهران أنموذجا، حيث استوعب الباحثين في حقل السوسيولوجيا منذ فترة السبعينات أهمية الأنشطة التي يبتدعها هؤلاء الفقراء في إحداث مظاهر جديدة للاندماج في المجتمع من خلال هذا العمل الغير الرسمي الذي يصبح الملاذ الأخير لهؤلاء الشباب في المساهمة في عملية التنمية الحضرية و التخلص من البطالة طويلة المدى في الوقت الراهن، حيث أن راهنية الوضع الاجتماعي لهؤلاء الشباب تستدعي الوقوف أمام معطى وواقع اجتماعي جديد في طور التشكل حسب تعبير السوسيولوجي عبد قادر لقجع، حيث يشير إلى أن المجتمع الجزائري يمر بتغيرات سريعة، مما يستدعي من السوسيولوجيا أن تتجاوز جمودها ونماذجها القديمة وتتفاعل مع هذا "الواقع الاجتماعي الجديد"، فالسوسيولوجيا في الجزائر تحاول جاهدة فهم و تفسير التحولات العميقة التي يمر بها المجتمع الجزائري، وهذا تحاول بناء نماذج تحليلية جديدة لمواكبة تشكل هذا الواقع الاجتماعي. وفي هذا الصدد نستطيع قول أن غياب فرص العمل اللائق في المدن أدى إلى ظهور مظاهر مستحدثة للإقصاء الاجتماعي للشباب، مرتبطة بالقطاع غير الرسمي، حيث يجد الشباب أنفسهم مضطرين للجوء إلى العمل الهامشي (مثل البيع المتجول والحرف البسيطة) لتوفير قوتهم اليومي، متغاضين عن سلبياته كغياب الحماية والمخاطر المهنية. هذه الدينامية تخلق هشاشة اجتماعية، وانعداماً للأمان الوظيفي، وتوسعاً للفجوة بين تطلعاتهم والظروف الفعلية، لتتشكل في المحصلة ظاهرة "الشباب المهمش" الذي يعيش على هامش النظام الرسمي والاقتصادي. فكيف يتشكل هذا الواقع الجديد في الوقت الراهن في مجال مدينة وهران، إذ يصبح الشباب الفاعل المفاوض لمعيشه اليومي و يصبح العمل الغير الرسمي مظهر يعبر عن الإقصاء الاجتماعي في المجتمع الجزائري.

تتمحور هذه الدراسة حول سوسيولوجيا الحياة اليومية للشباب الناشط في القطاع غير الرسمي بمدينة وهران، حيث نسعى لتفكيك الجدلية القائمة بين الإقصاء الهامشي الذي يفرضه هيكل الاقتصاد غير الرسمي، وبين قدرة هذه الفئة على ابتكار استراتيجيات لإعادة بناء واقعهم وتحقيق اندماج اجتماعي بديل خارج الأطر التقليدية. وعليه يمكن طرح التساؤل السوسيولوجي التالي: ما هو واقع اليومي للشباب الجزائري الناشط في القطاع غير الرسمي في مدينة وهران؟ فهل هو في حالة إعادة بناء لواقعه الجديد من خلال الاندماج الاجتماعي على طريقته أو هو في حالة إقصاء و هامشية المرتبطة بطبيعة القطاع الغير الرسمي في الجزائر؟.

و من خلال التركيز على موضوعنا بالتوازي مع العمل الميداني و الملاحظات الميدانية، قم بطرح فرضيات التي تتلاءم مع الموضوع كمنطلق في دراستنا هذه، حيث حددناها في فرضيتين أساسيتين المصاغة كالآتي:

- الفرضية الأولى: يسعى الشباب للانخراط في الحياة الحضرية للمدينة بكافة أبعادها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من خلال التوجه نحو القطاع الرسمي.

- الفرضية الثانية : تلجأ عينة من شباب وهران إلى القطاع غير الرسمي كملاذ أخير لخلق فرص عمل وتجاوز الإقصاء الاجتماعي والبطالة، سعياً للاندماج في المجتمع الجزائري.

2. المفاهيم الأساسية:

1.2. الشباب **les jeunes** : لطالما كان الشباب محركاً رئيسياً للتغيير الاجتماعي، إما بكونهم من يقودون الأنظمة أو كقوة شعبية ترى في نفسها قدرة على التغيير. لكن كيف يُعرّف مفهوم الشباب من منظور علم الاجتماع؟. تثير إشكالية تعريف فئة "الشباب" تساؤلات جوهرية حول الحدود العمرية الفاصلة لها؛ فبينما يرى البعض أنها أصبحت مرحلة "ممتدة" أو مجرد محطة "انتقالية"، يبقى السؤال مطروحاً حول مدى تعبير هذه المصطلحات عن التحولات العميقة التي تطرأ على الفئات العمرية. وفي هذا السياق، يطرح "أوليفيه جالون" الشباب كفترة تحضيرية لدخول عالم الكبار، بينما يقترح "فرانسوا دي سينجل" (DE SINGLY François, 2000, pp9-15) تجاوز مفهوم "السن" والتركيز على معايير "الاستقلال والفردانية"، بخلاف التصور التقليدي الذي يحصر الشباب كجسر وسيط بين الطفولة والرشد.

يختلف تعريف الشباب بين الديموغرافيا، التي تحصره في السن (15-30 سنة)، وعلم الاجتماع الذي يراه مرحلة حركية من الحياة. فوفقاً للمنظور السوسيولوجي الذي تطور منذ الخمسينيات، يُنظر للشباب كفترة عبور نحو البلوغ. وقد لخص "أوليفيه جالون" (GALLAND Olivier, 2002, p124) في التسعينيات هذا العبور في أربع خطوات: (التخرج، مغادرة منزل الوالدين، التوظيف، الزواج). ومع ذلك، فإن تعريف الشباب يظل مرناً وليس مجرد سن محدد، فهو مسار غير خطي يمر به الفرد ويتحكم فيه ظروفه وقراراته الخاصة.

يُعرّف روبرت كاستال مرحلة الشباب بأنها مرحلة انتقالية، يكمن معناها في الاستعداد لمرحلة البلوغ. إلا أن تحديد هذه المرحلة بدقة يُعدّ أمراً معقداً. فبالنسبة لفرانسوا دي سينغلي، تتميز مرحلة الشباب قبل كل شيء بالسعي وراء الهوية والاكتساب التدريجي للاستقلالية. وبينما ركزت دراسات علم اجتماع الشباب بشكل كبير على مؤشرات مغادرة هذه المرحلة، فقد أغفلت في كثير من الأحيان تحديد معنى "أن يكون المرء بالغاً" بدقة، والعملية التي يندمج من خلالها الفرد بشكل كامل في المجتمع ككائن مسؤول.

يتميز شباب اليوم ببعد الفردية، الذي يُعرّف بأنه نمط من أنماط الإنتاج الاجتماعي خاص بالفرد. ويرتكز هذا المفهوم على ركيزتين غالباً ما تُفصلان: الاستقلالية والاكتفاء الذاتي. ففي الواقع، يمكن للشباب أن يتمتع بدرجة معينة من الاستقلالية في اتخاذ القرارات، مع بقائه معتمداً مالياً أو مادياً على والديه. هذه الازدواجية هي التي يستخدمها عالم الاجتماع دي سينغلي لتوصيف الشباب وفقاً للمعايير الاجتماعية السائدة. لا يزال مفهوم الشباب معقداً ويصعب تعريفه بشكل توافقي. يقترح جان-شارل لاغري (LAGREE Jean-Charles, 2001, p21) تناوله من منظورين: المنظور الثابت: وهو قائم على معايير العمر الزمني (عادةً ما بين 15 و 25 أو 30 عاماً). أما المنظور الديناميكي أو الإجرائي: وهو ينظر إلى الشباب كمرحلة انتقالية نحو النضج. هذا المنظور، الذي دافعت عنه مدرسة شيكاغو وانتشر لاحقاً في أوروبا، يحلل الشباب عبر دورات الحياة.

تعددت المقاربات السوسيولوجية في تعريف مفهوم "الشباب"، حيث يرى بيير بورديو (P. Bourdieu) أن الشباب ليس سوى مقولة أيديولوجية (BOURDIEU Pierre, 1980,p143-154) تُستخدم لتصنيف فئة اجتماعية إشكالية. وفي سياق متصل، يشير لوران موكيلي (L. Mucchielli) إلى التناقض في صورة الشباب المعاصر، الذي يجمع بين صفات الثائر والمتمرد والمطيع في آن واحد (MUCCHIELLI Laurent, 2004, p10). وبناءً على ذلك، لم يعد يُنظر إلى الشباب كمجرد مرحلة انتقالية بين الطفولة والرجولة، بل تطور المفهوم ليشكل ميداناً مستقلاً في علم الاجتماع. من جهة أخرى، تؤكد الأنثروبولوجية مارغريت ميد (M. Mead) أن الشباب يبتكر "عالمًا" خاصاً به، يتميز بثقافة وخطاب ووعي وسلوكيات مستقلة، معتبرةً أن هذا المفهوم هو نتاج اجتماعي ابتكرته المجتمعات المعاصرة للتمييز بين مرحلة البلوغ ومرحلة الاكتمال الكلي للأدوار الاجتماعية (الرجولة) (MEAD Margaret, 1971,p79). أما على الصعيد المغربي، فقد قدم محمد سعيد موزيت (M. S. Musette) في دراسته عام 1991 تعريفاً شاملاً يعتمد على مقارنة متعددة التخصصات؛ حيث حدد المحللون المغاربة فئة الشباب في الفئة العمرية ما بين 15 و 29 سنة. ويستند هذا التحديد إلى معايير نفسية وسوسيولوجية (كالتغيرات الفيزيولوجية)، ومعايير قانونية، بالإضافة إلى مؤشرات مرتبطة بالواقع الاجتماعي والأسري مثل سن الزواج. (MUSSETTE MAHMAD SAÏB, 1991,pp25-48).

تباينت مقاربات علماء الاجتماع في تعريف الشباب؛ فبينما ركز فريق على الجراءة الميدانية لممارساتهم الاجتماعية، اعتبر فريق آخر 'الشباب' مجرد مقولة أيديولوجية. وفي مقابل ذلك، نظر تيار ثالث إليها كظاهرة تنظيمية استثنائية تتميز بوعي ذاتي، وتشكل ثقافة وخطاباً ونمطاً سلوكياً مستقلاً (BENMALEK Salim, 2004). في الأخير نلاحظ أن الشباب يمثل عدداً كبيراً من الحقائق الاجتماعية ومسارات الحياة المتباينة. هذا التنوع هو موضوع دائم للبحث والجدل، حتى أن العديد من المناقشات العامة والوسائط تميل إلى حافة زاوية مثيرة للقلق، مما يجعلها مميزة للاهتمام.

2.2. القطاع الغير الرسمي le secteur informel: منذ نشأته، افتقر مفهوم "القطاع غير الرسمي" إلى الدقة، مما أثار نقاشات نظرية حيوية حتى يومنا هذا. فهو يشمل واقعاً متنوعاً: الفقر الحضري والسكن غير المستقر، والأنشطة الهامشية أو غير المشروعة (مثل الاتجار بالبشر)، بالإضافة إلى الوظائف ذات الإنتاجية المنخفضة والمستوى المتدني (مثل عمال النظافة، وملمعي الأحذية). كما يشير المصطلح أيضاً إلى المهاجرين الريفيين الذين، لعدم قدرتهم على الوصول إلى سوق العمل الرسمي، يُجبرون على قبول وظائف غير مستقرة والإقامة في مناطق حضرية محرومة.

وفقاً للطرح الأكثر تعمقاً لعالم الاجتماع ألان موريس (Alain Maurice)، يُنظر إلى القطاع غير الرسمي (أو الموازي) بوصفه نظاماً شاملاً ومتعدد الأبعاد، تُعد "السوق السوداء" أبرز عناصره. يشتمل هذا القطاع على طيف واسع من الأنشطة غير الخاضعة للرقابة، بما في ذلك عمليات تحويل وسائل الإنتاج والسلع الاستهلاكية، والأعمال التكميلية، والمقايضة، فضلاً عن إعادة توزيع المواد (المحصلة بطرق متنوعة) على الزبائن والأقارب. ويفرض هذا

النظام وجوده بقوة في مختلف مجالات إعادة الإنتاج المادي والعمل المأجور، بهدف سد الفجوات والنواقص التي يتركها القطاع الرسمي.

بحسب تعريف غارتشني، يُشبه القطاع غير الرسمي "العمل الأسود" (قراشني جاي، 1989، ص 37-38). فهو يُمثل بُعداً من أبعاد الاقتصاد الخفي حيث تنعدم القيود التشريعية، كحماية العمال، وضرائب أصحاب العمل، والممارسات النقابية التقييدية. وبذلك، يُشكل القطاع غير الرسمي أو الموازي نظاماً مُعقداً ومتعدد الأبعاد، تُعد السوق السوداء أبرز مكوناته. ويشمل هذا النظام أنشطةً مُتنوعة غير خاضعة للرقابة، بما في ذلك نقل وسائل الإنتاج والسلع. وفي نهاية المطاف، هو نظام يُؤثر تأثيراً بالغاً على مُختلف عمليات إعادة الإنتاج المادي والاجتماعي.

حتى منتصف القرن الماضي، كان مصطلح "السوق السوداء" يُستخدم للدلالة على الأنشطة التي تُمارس خارج إطار القطاع الرسمي. إلا أن هذا المفهوم تبلور بشكل أوضح بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تفتت هذه الظاهرة عالمياً، لا سيما في الدول المتضررة من ويلات الحرب وما خلفته من دمار وندرة في السلع الأساسية. تبعاً لذلك، بدأت تظهر مصطلحات بديلة تشير إلى ذات المضمون، مثل: الاقتصاد الموازي، الاقتصاد الخفي، والاقتصاد غير المهيكل. وظلت هذه التسميات تتعدد حتى أصدر المكتب الدولي للعمل تقديراً حول حالة التنمية في الدول النامية، اعتمد فيه رسمياً تسمية "النشاط غير الرسمي" (Boufenik Fatma . Elaidi Abdelkrim, 2003, p54) بشكل عام، تُستخدم اليوم مجموعة متنوعة من المصطلحات للتعبير عن هذا النوع من الأنشطة، تختلف باختلاف طبيعتها وسياقها، ومن أبرزها: الاقتصاد غير الشرعي، الاقتصاد الإجرامي، والاقتصاد الموازي، بالإضافة إلى المصطلح التقليدي "السوق السوداء" (CHAIB BOUNOUA, 2002, p207).

في عام 1972، عرّف المكتب الدولي للعمل (BIT) الأنشطة غير الرسمية على النحو التالي: "يُعرّف النشاط غير الرسمي بأنه مجموعة الأنشطة الهادفة إلى إنتاج السلع والخدمات من أجل توفير فرص عمل ومصادر دخل للأفراد المعنيين. تتميز هذه الوحدات بمستوى تنظيمي متدنٍ، وحجم صغير للعمل، وفارق ضئيل أو منعدم بين عنصري العمل ورأس المال كعوامل إنتاج. كما تتمحور علاقات العمل فيها أساساً حول العمل المؤقت، والروابط العائلية أو العلاقات الشخصية و الاجتماعية (MUSSETTE Saib ET NASR EDDINE, 2002, p33) ". (HAMOUDA, 2002, p33)

وبناءً على ذلك، يتضح أن المكتب الدولي للعمل قد استند إلى سبعة معايير أساسية لتحديد مفهوم النشاط غير الرسمي، وهي كالتالي: (LAUTIER Bruno, 1994, p13)

1. سهولة الولوج: ويتمثل ذلك في انعدام العوائق أو القيود عند الدخول إلى سوق العمل غير الرسمي.
2. الاعتماد على الموارد المحلية: التركيز على المساعدات العائلية، والتمويل الذاتي، والادخار المحلي، في ظل غياب القروض المؤسسية الرسمية.
3. الطابع العائلي للملكية: حيث تكون المؤسسة مملوكة ومدارة في الغالب من قبل أفراد العائلة.
4. صغر حجم المؤسسة: صغر نطاق النشاط، بحيث لا يتجاوز عدد العاملين فيها عشرة أفراد.

5. كثافة اليد العاملة : استخدام تقنيات تعتمد بشكل أساسي على الجهد البشري بدلاً من المكننة، مع غياب أوقات عمل محددة أو منتظمة.

6. التكوين العصامي (غير الرسمي) : (اكتساب المهارات والتأهيل المهني خارج إطار المنظومة التعليمية أو التكوينية الرسمية.

7. سوق تنافسي غير مقنن : ممارسة النشاط في سوق تسوده المنافسة الحرة دون الخضوع للمضوابط والتشريعات القانونية.

يعرّف المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر الاقتصاد غير الرسمي بأنه جميع أنشطة إنتاج وتبادل السلع والخدمات التي تفلت، كلياً أو جزئياً، من اللوائح التجارية والمالية والاجتماعية، والتي لا يتم احتسابها بالكامل في الإحصاءات الوطنية (C.N.E.S,2004,p13).

في الأخير يمكننا قول أن القطاع غير الرسمي يشير إلى الأنشطة الاقتصادية صغيرة الحجم وغير المهيكلة التي تُدار على مستوى فردي أو عائلي، وتقع خارج نطاق النظام القانوني الرسمي (مثل التهرب من التصاريح والضرائب). وبشكل عام، لا يوجد إجماع بين الباحثين على تعريف موحد لهذا القطاع (Philippe Béraud et Jean-Louis Perrault ,1996,p255).

3.2. الإقصاء الاجتماعي **exclusion sociale** : في الثمانينات، برز الإقصاء الاجتماعي كمعضلة سوسيولوجية أساسية، مدفوعة بظروف اقتصادية صعبة شملت تراجع مستويات الأجور، انتشار عقود العمل المؤقتة، وتزايد البطالة طويلة الأمد، مع مراجعة لسياسات الحماية الاجتماعية. بالتوازي، أدت سياسات إعادة الهيكلة في الصناعات التقليدية إلى إقصاء وحرمان شريحة واسعة من العمال، مما أدى إلى تدهور أحوالهم الاجتماعية والنفسية والاقتصادية، تاركاً خلفها فئات مهمشة ومقصية من سوق العمل حتى يومنا هذا. استدعت التحولات الاجتماعية في المجتمعات الحديثة قراءات تحليلية معمقة من رواد السوسيولوجيا المعاصرة، مثل روبرت كاستل وفانسون دي كوليجاك وسيرج بوغام. ويبرز مفهوم "عدم الأهلية الاجتماعية" (La disqualification sociale) (GOGUEL D'ALLONDANS Alban,2003,p45) كركيزة جوهرية في أطروحة بوغام، حيث يُعرف الإقصاء كسيرورة ديناميكية يفقد من خلالها الفرد حمايته واعترافه المجتمعي. لا تقتصر هذه الرؤية على دراسة الفقر كحالة مادية معزولة، بل تبحثه كظاهرة مؤسسية ناتجة عن هشاشة الروابط الاجتماعية وتراكم النظرة السلبية التي تعيق قدرة الفرد على الاندماج المستقبلي.

يقدم التحليل السوسيولوجي الذي أجراه سارج بوقام حول الفقر فهماً لـ "الفقر الجديد"، والذي يتجاوز مجرد الحرمان المادي ليشمل بشكل أساسي غياب الاستقرار الوظيفي. يصف بوقام حالة الفقر كظاهرة علائقية وتراكمية، تتجلى في مشكلات صحية وصعوبات في توفير السكن المناسب. ولا تقتصر حالة عدم الأهلية الاجتماعية هذه على العاطلين عن العمل، بل تطال أيضاً الأفراد العاملين بعقود مؤقتة (العمالة الهشة). وقد أدى تحول هذه الأشكال الجديدة من الفقر إلى ظاهرة اجتماعية دائمة إلى تدخل أجهزة المساعدة الاجتماعية، التي تركز

جهودها على دمج الأفراد المحرومين في سوق العمل، وغالباً ما تحفزهم على قبول أي وظيفة بغض النظر عن طبيعتها أو ظروفها.

نستعرض في هذا السياق تحليل السوسيولوجي 'روبير كاستيل' للوضع السوسيو-اقتصادي الراهن، المتسم بالهشاشة والتفكك نتيجة تحولات 'المجتمع المأجور'. ويوظف كاستيل مفهوم (Désaffiliation sociale) (GOGUEL D'ALLONDANS Alban, 2003, p66) لتفسير تآكل الروابط الاجتماعية الناجم عن تدهور ظروف العمل وتراجع دور العلاقات الأولية التي كانت تضمن استقرار الفرد. ويرى الباحث أن الأفراد المهمشين أو الذين يعيشون هشاشة مهنية يمرون بحالة قطيعة مع المجتمع، مما يجعل 'الإقصاء الاجتماعي' محورياً أساسياً في سوسيولوجيا العمل المعاصرة. فبعد أن كان العمل في فترة 'الثلاثين المجيدة (Trente Glorieuse)' مصدراً للتقدير والحماية الاجتماعية بفضل نضالات الطبقة الشغيلة، شهد المجتمع المأجور منذ الثمانينيات تفتتاً بنوياً أدى لبروز 'البريكاريا' (العمالة الهشة)، مما أضعف آليات الإدماج الاجتماعي التقليدية.

يُصنف عالم الاجتماع روبرت كاستيل إشكالية الاندماج الاجتماعي وما ينتج عنها من إقصاء ضمن أربعة مجالات أساسية: (GOGUEL D'ALLONDANS Alban, 2003, p69)

1. منطقة الاندماج: (la zone d'intégration) وتتميز بالاستقرار المهني من خلال توفر عمل دائم، مدعوم بشبكة قوية من الروابط والعلاقات الاجتماعية المتينة.

2. منطقة الهشاشة: (la zone de vulnérabilité) وهي حالة وسطية تتسم بعدم الاستقرار الوظيفي (العمل الهش) وتذبذب العلاقات الاجتماعية وضعفها.

3. منطقة المساعدة: (la zone de l'assistance) تشير إلى الوضعية التي يعتمد فيها الفرد على دعم وحماية الدولة، وهو ما يمثل الحد الأدنى من الاندماج الاجتماعي لمن يفتقرون للموارد الذاتية.

4. منطقة اللانتمسك: (la zone de désaffiliation) وهي أقصى درجات الإقصاء، حيث تجتمع فيها البطالة (غياب العمل) مع العزلة الاجتماعية التامة.

ترتبط ظاهرة الإقصاء الاجتماعي بالتحولات السوسيولوجية العميقة في المجتمعات الصناعية، حيث تحول الإقصاء إلى نتاج لآليات اقتصادية تعكس القطيعة في الروابط العلائقية بين الأفراد والطبقات. وفي هذا السياق، يشير السوسيولوجيان 'فانسون دو غوليجاك' و'تابودا ليونيتي' إلى أن المجتمع الحديث بات محكوماً بـ 'صراع المواقع' بدلاً من صراع الطبقات التقليدي. وقد صاغ الباحثان مفهوم 'التفكك الاجتماعي désinsertion sociale' لوصف حالة الفردانية المطلقة التي يعيشها الفرد؛ إذ أصبحت الهوية والمكانة نتاجاً لسعي الفرد الدؤوب للتموقع داخل المجتمع، مما يجعل الإقصاء سيرورة مستمرة تؤدي في النهاية إلى التراجع والانسحاب الاجتماعي. و تُعد عملية التفكك الاجتماعي نتاجاً لعوامل متعددة الأبعاد، تشمل (DE GAULEJAC Vincent, TABOADA LEONETTI Isabel, 1994, p54):

- فقدان العمل والصعوبات الاقتصادية: التي تؤثر على مستوى المعيشة وصعوبة إيجاد وظيفة بسبب نقص التكوين المناسب.

- القطيعة في الروابط العائلية والشعور بفقدان القيمة والاعتبار.
- المشاكل الصحية.

3. الدراسات السابقة :

1. تُحلل دراسة سوكتي داسغوبتا لعام 1995، بعنوان "الخصائص الهيكلية والسلوكية للعمالة في قطاع الخدمات غير الرسمي" (DASGUPTA SUKTI, 2003, p51)، الفروقات الجوهرية بين قطاعي الخدمات والحرف اليدوية ضمن الاقتصاد غير الرسمي. وتجادل الباحثة بأن لكل فئة خصائصها الهيكلية وديناميكياتها السلوكية الخاصة. وبينما يُنظر إلى الحرف اليدوية غير الرسمية غالبًا على أنها ديناميكية، يبحث هذا البحث فيما إذا كانت هذه الحيوية موجودة أيضًا في قطاع الخدمات غير الرسمي (الباعة المتجولون، والعاملون المنزليون، والعمال المؤقتون). واستنادًا إلى مسح أُجري في نيودلهي شمل 289 فردًا بين أبريل ويوليو 1995، تستكشف الدراسة السمات الاجتماعية والاقتصادية، ومصادر الاستثمار، والتدريب، والعوامل المؤثرة على ساعات العمل والحراك الاجتماعي التصاعدي. تُبرز نتائج هذه الدراسة النقاط التالية:
 - هيمنة المناطق الريفية: يجذب هذا النموذج الوظيفي في المقام الأول سكان المناطق الريفية.
 - تفاوتات الدخل: توجد فجوات كبيرة في الأجور بين العمال المهاجرين وغير المهاجرين.
 - تأثير الموقع: يرتبط مستوى الدخل بالموقع الجغرافي للنشاط؛ فالمناطق التجارية ذات الحركة المرورية الكثيفة تُحقق أرباحًا أعلى من المناطق السكنية.
 - معوقات التوظيف الرسمي: على الرغم من أن أكثر من نصف المشاركين في الاستطلاع يطمحون إلى الانضمام إلى القطاع الرسمي، إلا أن هذه الرغبة تتعثر بسبب عقبات ملموسة مثل ضيق الوقت وغياب الشبكات الاجتماعية اللازمة للبحث الفعال عن عمل.
2. تتناول الدراسة التي أجراها عبد الرزاق الجلالي وزملاؤه حول: ديناميكيات المجتمع المحلي وخصائص القطاع غير الرسمي (علي عبد الرزاق جلبي وآخرون، 2001). وتتمحور القضية المطروحة حول تنوع مخاطر النمو في الاقتصادات النامية، حيث يُصبح القطاع الخاص غير الرسمي ملاذًا للباحثين عن عمل نظرًا لانخفاض متطلباته من حيث رأس المال والمهارات ومستوى التعليم. وباعتباره يُمثل ما بين 30% و 50% من إجمالي النشاط، يؤثر هذا القطاع بشكل مباشر على النسيج الحضري. ويهدف البحث إلى تحديد العوامل الدافعة لتوسعه، وتحليل الخصائص الاجتماعية والبيئية والقانونية للمشاريع متناهية الصغر، وقياس مدى اندماج العاملين فيه ضمن النسيج الحضري. منهجيًا، تبني هذه الدراسة نهجاً أنثروبولوجياً غير تقليدي. ويعتمد جمع البيانات على أدوات متنوعة كالملاحظة والمقابلات ورسم الخرائط والتصوير الفوتوغرافي. ويشمل الإطار المكاني للبحث منطقتي البولاق والمطرية في القاهرة. وقد أُجريت الدراسة على مدى خمس سنوات، وقُسمت إلى مرحلتين: الأولى من عام 1992 إلى عام 1997، والثانية من عام 1997 إلى عام 2001، بما في ذلك العمل الميداني الذي نُقذ بين صيف عام 1998 وخريف عام 1999. تتلخص نتائج هذه الدراسة فيما يلي: - هيمنة الاقتصاد غير الرسمي: يكشف التحليل الديموغرافي أن غالبية القوى العاملة تعمل في القطاع غير الرسمي (الحرف والخدمات). ويعزى هذا التوجه إلى مرونة هذا القطاع، وسهولة الوصول إلى فرص العمل، وانخفاض متطلبات رأس المال الأولي.
- خصائص العاملين في القطاع غير الرسمي: تشير خصائص العاملين في المؤسسات التي شملتها الدراسة إلى ما يلي: ينتمون في غالبيتهم إلى الفئة العمرية المتوسطة (البالغون في منتصف العمر، ومستوى التعليم منخفض عمومًا، ومعظم العاملين من المناطق الحضرية).

- الوضع القانوني والتنظيمي: تسلط الدراسة الضوء على عدم الاستقرار الإداري، لا سيما في منطقتي بولاق والمطرية، حيث لا تحمل سوى نسبة ضئيلة من المؤسسات ترخيصًا رسميًا للعمل.
- التحديات البيئية والصحية: تُظهر النتائج نقصًا واضحًا في الوعي البيئي لدى العاملين في القطاع غير الرسمي. ويؤدي عدم الالتزام بإجراءات حماية الصحة البيئية، إلى جانب غياب عمليات الرقابة والتفتيش الدورية، إلى تفاقم المخاطر الصحية والبيئية المرتبطة بهذا القطاع سريع النمو.

4. المنهجية المتبعة :

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كأداة رئيسية لاستقصاء ظاهرة الأنشطة غير الرسمية في الوسط الحضري لمدينة وهران. يهدف هذا المنهج، الشائع في الدراسات الاجتماعية والسلوكية، إلى تشخيص خصائص الظاهرة وتفسير أبعادها بعمق، وصولاً إلى صياغة وصف علمي دقيق وشامل لها.

فيما يتعلق بمنهجية البحث الميداني، بدأنا بمرحلة استكشافية لمدة شهرين تقريبًا، امتدت من بداية جوان إلى نهاية سبتمبر 2025. وقد سمحت لنا هذه المرحلة، التي تميزت بزيارات منتظمة للمواقع، بإقامة اتصال أولي وبناء علاقات مع المبحوثين الذين تتم دراسته، وذلك في كل فضاءات حي المدينة الجديدة في وسط وهران و سوق الحمري يوم الجمعة الذي يقابل الملعب البلدي أحمد زبانة.

تُعد الملاحظة ممارسة اجتماعية متجذرة قبل تصنيفها كمنهج علمي، وهي وسيلة فعالة للنفاذ إلى عمق التفاعلات الاجتماعية (موريس أنجرس، 2004، ص 184). وقد اعتمدنا في هذه الدراسة الميدانية على 'الملاحظة المباشرة' كتقنية استقصائية فورية، من خلال المراقبة العينية للعاملين أثناء تأدية مهامهم في الحي المستهدف، ورصد سلوكيات الشباب من الباعة المتجولين في مواقع عرض سلعهم.

استخدمنا المقابلات الفردية النصف موجهة والملاحظة المباشرة. سُجّلت الإجابات بسرعة للحفاظ على دقة الشهادات. جرى العمل الميداني بين شهري أوت و سبتمبر 2025. بعد اختيار المبحوثين وتحديد مواعيد المقابلات، أُجريت المقابلات في مواقعها. أعطينا الأولوية لعطلات نهاية الأسبوع (من الخميس إلى السبت) لإجراء المقابلات لأنها تتزامن مع ذروة الأنشطة غير الرسمية ذات الصلة بالدراسة.

تستند الدراسة إلى عينة متنوعة تضم 15 شخصًا (10 شابًا و 5 نساء) يمارسون أنشطة غير رسمية في أنحاء المدينة. ومن خلال استهداف فئات مختلفة (بائعين نشطين أو من ينتظرون بدء العمل)، تمكّننا من جمع بيانات اجتماعية شاملة. استغرقت المقابلات، التي أُجريت ميدانيًا في الغالب رغم بعض الصعوبات اللوجستية، ما بين ساعة وساعة ونصف. يوفر هذا التنوع في المواقع والفئات نظرة عامة واسعة على الديناميكيات الاجتماعية والمهنية في هذه المنطقة.

- المجال البشري: يركز هذا البحث على فئة الشباب والنساء العاملات في القطاع غير الرسمي. وقد تم توسيع نطاق الدراسة من خلال إجراء مقابلات مع أصحاب المتاجر المجاورين والسكان والزوار.

5. نتائج الدراسة :

1. خصائص وسمات أنشطة البيع (الثابت والمتحول) كنمط من العمل غير الرسمي لدى الشباب: يحلل علماء الاجتماع العمل المستقر والعمل المتنقل كظاهرة حضرية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بتوسع المدن الكبرى. ورغم أهميته العلمية، فإن هذا الموضوع محل جدل مفاهيمي، إذ يُوصف تارةً بالعمل غير المستقر، وتارةً أخرى بالعمل الهامشي، وتارةً ثالثةً بثقافة الفقر. وتُعد دراسة العلاقة بين هذه الأنماط من النشاط والتوسع الحضري أمرًا بالغ الأهمية

لفهم البنية الاجتماعية. يتناول هذا البحث الوصفي الأنشطة غير الرسمية للشباب في وهران، وهي ممارسات لا تخضع لأي تنظيم رسمي من الدولة.

تعد الأسواق العشوائية والجواله فاعلاً رئيساً في تلبية الطلب المحلي على السلع الأساسية نظراً لانتشارها الجغرافي الواسع، وإن تعذر قياس أثرها الاقتصادي بدقة. وفي مقابل قيمتها في سد احتياجات المستهلكين، تنظر إليها المؤسسات الحكومية كمصدر للفوضى الأمنية، مما وضع الباعة في مواجهة مباشرة مع الأجهزة الرسمية، لا سيما الجهات المختصة بضبط الجودة، والشرطة، والمؤسسات البلدية.

يمكن تعريف الأنشطة الثابتة والمتنقلة بأنها الأعمال التي لا تتقيد بمكان محدد؛ إذ يقوم صاحب العمل بمزاولة نشاطه إما في مكان ثابت بالشارع أو عبر التنقل المستمر من منطقة إلى أخرى لعرض منتجاته وخدماته على الزبائن.

لا يزال التقدير الدقيق لعدد الباعة المتجولين، سواءً أكانوا يملكون أكشاكاً ثابتة أم متنقلين، يُمثل تحدياً كبيراً للباحثين. وتعود هذه الظاهرة مباشرة إلى عدم التوازن بين نمو سكان المدن ووتيرة التوسع الاقتصادي.

تتسم هذه الأنشطة غير الرسمية بهشاشة بالغة وعدم استقرار دائم. وتضم قوة عاملة متنوعة، تتألف في غالبيتها من الشباب، الذين يتاجرون بالملابس والأحذية والهواتف المحمولة (الجديدة والقديمة) المستعملة، فضلاً عن الفواكه والخضراوات. وفي وهران، يُمثل هذا القطاع جزءاً كبيراً من سوق العمل غير الرسمي. في الواقع، يشغل هذه المهن في الغالب مهاجرون وسكان مدن مُهمشون. وباستقرارهم في المدينة، يجلبون معهم شكلاً من أشكال الفقر المدقع. ومع ذلك، بدافع من رغبة البقاء ورغبة في الاستقرار الدائم في بيئة حضرية، يقبلون العمل في ظروف غير مستقرة، ويشغلون وظائف تُعتبر غالباً هامشية أو مؤقتة، بغض النظر عن طبيعة العمل.

2. الخصائص الاقتصادية والهوية الاجتماعية للعاملين في الأنشطة غير الرسمية، بشقيها الثابت والمتجول: خلال الدراسة الاستطلاعية التي أجريناها بمدينة وهران، شملت المعاينة الميدانية بائعي القطاع غير الرسمي في حيّ 'المدينة الجديدة' و'الحمري' (سوق الجمعة)؛ وذلك للتقصي حول دوافع استغلال المساحات العمومية بدون تصاريح قانونية، وتحديد طبيعة الأنشطة التي يمارسها الشباب..

يُتاح لنا الآن استعراض أوضاع الشباب المنخرطين في الأنشطة غير الرسمية، وذلك لتحليل خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية، مما يسهل فهم محتوى الدراسة واستيعاب واقع هذه الفئة. كما تهدف هذه النظرة إلى استكشاف القوانين الاجتماعية والاقتصادية التي تحكم تشكيل هذه الجماعات الشبابية وكيفية تأسيسها، وصولاً إلى الكشف عن تطلعاتهم المستقبلية. حيث تتصدر سمة 'النوع الاجتماعي' الخصائص السوسيولوجية لشاغلي الأنشطة غير الرسمية (بنمطها الثابت والمتجول)؛ إذ كشفت الدراسة الاستطلاعية عن هيمنة ذكورية واضحة، لاسيما بين فئة الشباب. وفي المقابل، ظهر تضائل في المشاركة النسائية الميدانية، وهو ما يُعزى إلى طبيعة الأنشطة النسوية التي غالباً ما تُمارس داخل النطاق المنزلي—مثل الخياطة وصناعة الحلويات—مما يجعلها أنشطة غير مرئية يصعب رصدها أو قياسها إحصائياً.

تكشف دراسة التركيبة العمرية للعاملين في الشوارع عن وجود نسبة عالية من الشباب (20-35 عامًا)، الذين يشكلون 92% من القوى العاملة المرصودة (15 فردًا). يُعزى هذا إلى الصعوبات التي يواجهونها في الحصول على وظائف رسمية. أما العاملون الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و45 عامًا، فغالبًا ما يقدمون الدعم لأسرهم، ويحلون محل الأقارب عند الحاجة. يُظهر هذا التنوع بين الأجيال مرونة القطاع غير الرسمي، وقدرته على دمج فئات متنوعة للحفاظ على أنشطته وتطويرها.

يُعدّ التحصيل العلمي مؤشرًا اجتماعيًا رئيسيًا لفهم وضع الشباب في القطاع غير الرسمي. فغالبًا ما يُلاحظ انخفاض مستوى التعليم لدى الباعة المتجولين، سواء كانوا ثابتين أو متنقلين، ويعود ذلك أساسًا إلى الصعوبات الاقتصادية التي تدفعهم إلى ترك الدراسة. ووفقًا لدراسات الاقتصاد غير الرسمي، لا تتطلب هذه المهن تعليمًا رسميًا محددًا. ولذلك، يتميز هذا القطاع بوجود شريحة من السكان ذوي تعليم رسمي محدود أو معدوم، والذين يكتسبون مهاراتهم من خلال الخبرة المباشرة والممارسة اليومية، نظرًا لافتقارهم إلى التدريب التقني الرسمي.

تُشير البيانات المتعلقة بالحالة الاجتماعية للباعة (سواء في النقاط الثابتة أو المتجولة) إلى هيمنة فئة الشباب غير المتزوجين على العينة المدروسة، مقابل نسبة ضئيلة من المتزوجين حديثًا؛ حيث يهدف أغلبهم من خلال هذا النشاط إلى توفير الدعم المادي لأسرهم وتأمين احتياجاتهم الشخصية. كما يعتمد نمط حياة عائلات الباعة المتجولين في المدن بشكل أساسي على نموذج الأسرة الممتدة (الآباء والأبناء والأجداد والأعمام)، حيث يتجاوز عدد الأبناء في كثير من الأحيان خمسة أطفال. ومع ذلك، تكشف الدراسة عن استثناءات: فبعضهم يُعرّف نفسه بأنه ينتمي إلى أسر نووية، بينما يعيش آخرون مع أقاربهم بشكل منقطع فقط، تبعًا لمتطلبات أعمالهم.

يعمل هؤلاء الباعة المتجولون على الأرصفة والشوارع في المناطق المكتظة بالسكان. يفضل الباعة الشباب مراكز المدن ونقاط الوصول الاستراتيجية، لا سيما في حي المدينة الجديدة والحمري أيام الجمعة، لزيادة فرص رؤيتهم من قبل المارة. تتنوع بضائعهم، من الملابس والإلكترونيات (الجديدة والمستعملة) إلى المواد الغذائية (الفواكه والخضراوات والخبز)، بالإضافة إلى الكتب والفخار وخدمات إصلاح الأدوات الصغيرة. وعليه، لماذا يتجه الشباب في مدينة وهران إلى الاقتصاد غير الرسمي؟ تشير الشهادات التي جُمعت إلى أن نقص فرص العمل الرسمية والبطالة الجماعية هما السببان الرئيسيان. ومع ذلك، يثقل كاهلهم شعورٌ قويٌّ بالظلم الاجتماعي، إذ يستنكر الكثيرون الاستخدام الممنهج للمحسوبية للحصول على وظائف مستقرة، مما يُجبرهم على اللجوء إلى أنشطة غير قانونية.

يُظهر تحليل الدخل كمؤشر اقتصادي أنه يختلف باختلاف نشاط البائع، سواء كان ثابتًا أو متنقلًا. ويتغير هذا الربح تبعًا للموقع والوقت ونوع المنتج (كالملابس مقابل الهواتف، على سبيل المثال). لذا، يعتمد دخل البائعين على عدة عوامل، منها تنوع السلع المعروضة واستراتيجية الربح التي يتبعها كل بائع.

6. مناقشة النتائج:

تُظهر النتائج أن الغالبية العظمى من الشباب، لا سيما المشتغلين في القطاعات غير الرسمية كالباعة الجائلين، يُحملون الدولة ومؤسساتها — وتحديدًا النخب السياسية والقيادات الإدارية — مسؤولية تدهور أوضاعهم المعيشية. ويبرز هذا الشعور بوضوح في شهادة أحد المبحوثين التي نقلها الباحث إسماعيل قيرة (إسماعيل

قيرة، 2004، ص54)، حيث وصف هؤلاء الشباب أنفسهم بضحايا "الحقرة" واللامساواة، معتبرين أن تردّي الأوضاع الشامل قد يدفع البعض نحو التطرف تعبيراً عن رفضهم لسياسات الإذلال والتفجير. في الوقت الراهن، رسّخ العمل غير الرسمي مكانته كقطاع يُسهم في الثروة الوطنية. وفي ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة والظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها الاقتصاد الوطني، ورغم الانتعاش المالي الذي شهده العقد الأول من الألفية الثانية وخطط التحفيز الاقتصادي المختلفة، لا تزال هذه الظاهرة تُشكّل بديلاً أو مكملًا، بحسب وجهة النظر، للعمل الرسمي. وقد شهد العمل في القطاع غير الرسمي تطوراً ملحوظاً، إذ يتسم بديناميكية التوسع والتشبع والانتشار، فضلاً عن توظيف الفئات المهمشة. وتسعى السياسات العامة، من خلال إجراءات محددة، إلى تنظيم هذه الظاهرة، لا سيما عبر تخصيص أماكن للتجار غير المسجلين، وتيسير الحصول على التمويل الأصغر، وتشجيع إنشاء المشاريع الصغيرة (مثل ANSE و ANGEM). وعلاوة على ذلك، يميل هؤلاء الشباب إلى الانتظام ضمن هياكل غير رسمية يحكمها تسلسل قيادي داخلي، مدفوعين في المقام الأول بالرغبة في تأمين "لقمة العيش". ورغم هذا التنظيم، إلا أن دورهم لا يزال غائباً عن المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي الفاعل؛ إذ تسيطر عليهم ثقافة اليأس والإحباط، ويفتقرون إلى الطموح المستقبلي نتيجة شعورهم الدائم بعدم الاستقرار وتوجسهم المستمر من فقدان مصدر رزقهم الوحيد.

إن دمج الأفراد العاملين في التجارة غير الرسمية (والتي قد تكون بالتالي غير مشروعة أو خطيرة) ضمن إطار معترف به من قبل المجتمع، يُسهم، في رأينا، في تعزيز شعورهم بالانتماء، وبالتالي في اندماجهم الاجتماعي. هذا الاعتراف المُطمئن ضروري للتماسك الاجتماعي (من خلال تقوية الروابط الاجتماعية)، حيث يكتسب الفرد مكانة اجتماعية. تتجلى هذه المكانة من خلال حقوق الفرد (الحق في السكن، والحق في الضمان الاجتماعي، والحق في التقاعد، إلخ). كما تتجلى من خلال واجباته (المساهمات من خلال العضوية في صناديق مختلفة، وتأمين مستقبله، مما يسمح له بالتخطيط للزواج أو الاستقرار السكاني، إلخ).

7. الخاتمة :

القطاع غير الرسمي، رغم دوره كشبكة أمان للفقراء والشباب عبر توفير الدخل والمهارات، يبرز مظاهر جديدة للإقصاء الاجتماعي تتمثل في غياب الحماية الاجتماعية، تأمينات ومعاشات، انعدام الأمان الوظيفي، العمل الهش (باعة متجولون، عمال منزليون، جامعي قمامة)، والتمهيش المؤسسي رغم أهميته الاقتصادية، مما يؤدي إلى فجوة بين الطبقات ويخلق بيئة عمل غير مستقرة، خاصة للشباب والنساء، ويُعزّز ظواهر مثل: " العمل الهامشي خارج الإطار القانوني، ويزيد من «الهشاشة الاجتماعية» للأفراد المهمشين. و يمكن تلخيص مظاهر الإقصاء الاجتماعي من وراء ملاحظتنا الميدانية أن القطاع الغير الرسمي في المدينة يمكن اعتباره كالتالي:

- العمل الهامشي (Precarious Work) الذي يعني ظهور أشكال جديدة من العمل غير المستقر مثل الباعة المتجولين، العمال المنزليين، وجامعي النفايات، الذين يفتقرون لأي حماية قانونية أو اجتماعية.
- غياب التأمين والحماية: عدم شمول العاملين في هذا القطاع بمنظومات التأمينات الاجتماعية والمعاشات، مما يتركهم عرضة للتقلبات الاقتصادية والمرض.

- التهميش الاقتصادي والاجتماعي المزدوج: الأفراد يجدون أنفسهم مضطرين للعمل في هذا القطاع لتجنب البطالة، لكنهم يُقصون من فرص التطور والترقي التي يوفرها القطاع الرسمي.
- تفاقم الفوارق الاجتماعية: يوسع القطاع غير الرسمي الفجوة بين من هم داخل الاقتصاد الرسمي ومن هم خارجه، مما يرسخ عدم المساواة في الدخل والفرص.

9. المراجع:

- DE SINGLY François (2000), *Penser autrement la jeunesse, lien social et politique*, RIAL, Edition, ENSP, Rennes, N° 43, printemps.
- GALLAND Olivier (2002), *Les jeunes*, paris, Ed la Découverte, collections repères .
- GALLAND Olivier (2000) ,*Ou 'est-ce-que la jeunesse ?Contours et caractéristiques*, Paris, INSEE.
- LAGREE Jean-Charles (2001) , *Jeunes et Citoyenneté*, Revue problèmes politiques et sociaux,N°862,Août.
- BOURDIEU Pierre (1980), *La jeunesse n'est qu'un mot* ,In *Question de sociologie* ,Paris, Edition de Minuit .
- MUCCHIELLI Laurent (2004), *Regard sociologique sur l'évolution des délinquances juvéniles ,leur genèse et leur Prévention* ,In *Comprendre* ,N°5,Paris .
- MEAD Margaret (1971), *Le fosse des générations, les nouvelles relations entre les générations dans les années 1970- 1971*,Paris ,Ed Denoel.
- MUSETTE MAHMAD SAÏB (1991), *L'espace social comme instrument d'analyse de la condition Juvénile en Algérie*, les cahiers de CREAD, N° 26, 2ème tri .
- BENMALEK Salim (2004),*Définition de la jeunesse, avoir 20 ans en Algérie* in *Histoire et Patrimoine*,N°7,Alegerie .
- Boufenik Fatma . Elaidi Abdelkrim (2003), *L'informel en Algérie , Quelle approche ?*, Revue Economic et management, n° 01, Université du Tlemcen .
- CHAIB BOUNOUA (2002) ,*Processus d'informalisation et économie de marché en Algérie*, Cahiers du CRATICE, Université paris XII, n° 22, Premier Semestre.
- MUSETTE Saib ET NASR EDDINE HAMOUDA (2002), *La mesure de l'emploi informel en Algérie*, Revue Economie et management , N° 01, Université de Tlemcen ,Mars 2002.

- LAUTIER Bruno(1994) , *L'économie informelle dans le tiers monde*, Edition La découverte, Paris .
- C.N.E.S (2004) « *Le Secteur informel ,Enjeux et défis* ».
- Philippe Béraud et Jean-Louis Perrault (dir.)(1996), *Organisation et milieux entrepreneuriaux dans le tiers monde, un essai de typologie*, l'harmattan, paris.
- GOGUEL D'ALLONDANS Alban (2003) , *L'exclusion sociale. Les métamorphoses d'un concept (1960- 2000)*, Paris , L'Harmattan.
- DE GAULEJAC Vincent ,TABOADA LEONETTI Isabel (1994) , *La lutte des places. Insertion et désinsertion*,Paris , desclée de Brouwer , coll « ReConnaissances »
- DASGUPTA SUKTI (2003), *Structural and Behavioral characteristics of informal Service Employment; Evidence From a Survey in New Delhi*, Journal of Development Studies, Feb.

- إسماعيل قيوة(2004)، *أي مستقبل للفقراء في الجزائر؟ جامعة منتوري قسنطينة*.
- علي عبد الرزاق جلبي وآخرون(2001)، *القطاع غير الرسمي في مدينة القاهرة، التقرير الثاني، المجتمع المحلي وملامح القطاع غير الرسمي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة*.
- موريس أنجرس (2004)، *منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية 2 ط.*؛ ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر.
- جاي قراشني(2004)، *الاقتصاد غير الرسمي، جوان*.